ضميمة

أنطونيو مانويل دي أوليفيرا غوتيريس

شغل أنطونيو غوتيريس منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وترأس بذلك واحدة من أبرز المنظمات الإنسانية في العالم، وهي تضم نحو ٠٠٠ ١٠ موظف يعملون في ١٢٥ بلدا.

وخلال فترة ولايته، أشرف على إصلاح هيكلي عميق لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وهي عملية أسفرت عن خفض عدد الموظفين في مقر المفوضية بجنيف بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة، وزيادة فعالية الكلفة في المؤسسة، وتحسين قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ. وقد تضاعف حجم الأنشطة المضطلع بها في المفوضية ثلاث مرات خلال ولايته، على إثر اتباع نهج الميزنة القائمة على الاحتياجات، والزيادة الناجمة في عدد المشردين نتيجةً للنزاعات والتعرض لأعمال الاضطهاد، أي من ٣٨ مليون شخص في عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٦٠ مليون شخص في عام ٢٠١٥. واتسمت فترة ولاية السيد غوتيريس بوقوع بعض أكبر أزمات التشرد منذ عقود، ولا سيما حالة النزاع في كلّ من سورية والعراق، إضافةً إلى الأزمات في جنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، واليمن.

وقبل أن ينضم إلى المفوضية، أمضى السيد غوتيريس ما يزيد على ٢٠ عاما في العمل الحكومي وقطاع الخدمة العامة. فقد شغل منصب رئيس وزراء البرتغال من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٢، وكان خلال تلك الفترة يشارك بكل عزم في الجهود الدولية من أجل حل الأزمة في تيمور الشرقية. واضطلع بصفته رئيسا للمجلس الأوروبي في أوائل عام ٢٠٠٠ بدور قيادي في اعتماد ”جدول أعمال لشبونة“، وشارك في رئاسة أول مؤتمر قمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. وكان عضوا في مجلس دولة البرتغال من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٢. وانتُخب عضوا في البرلمان البرتغالي في عام ١٩٧٦، حيث شغل هذا المنصب لمدة ١٧ عاما. وخلال تلك الفترة، ترأس اللجنة البرلمانية لشؤون الاقتصاد والمالية والتخطيط، كما ترأس فيما بعد اللجنة البرلمانية لشؤون الإدارة الإقليمية والمجالس البلدية والبيئة. وقاد أيضا المجموعة البرلمانية لحزبه. وكان السيد غوتيريس من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٣ عضوا في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وقد انتُخب أيضا خلال تلك الفترة رئيسا للجنة المعنية بالديمغرافيا والهجرة واللاجئين.